مجلة التمكين الاجتماعي
المجلد 03 / العـدد 02 / جوان 2021 / ص ص 17 - 27
Journal home page: https://sej-lagh.com
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/644

العنف في البلاد التّونسيّة زمن الاحتلال الفرنسيّ

The Violence in Tunisia during the French colonization

رمزي تاج
Ramzi Tej
المعهد العالي للغات بقابس (تونس)، البريد الإلكتروني: ramzi.tej@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/15 تاريخ القبول: 2021/06/04 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:
تهدف الدّراسة إلى محاولة تقديم تعريف موحّد لظاهرة العنف خاصّة على المستوى الاصطلاحيّ بسبب تعدّد الأطاريح التي تضمّنتها دراسات المتخصّصين السوسيولوجيّة والأنثروبولوجيّة والتّاريخيّة، وهو ما جعل مسألة الوقوف على معنا متّفق عليه أمرا بالغ التّعقيد، إلى جانب الخوض في تداعيات هذه الظّاهرة على الفرد الذي بات موصوما بالعنف المخالف للأعراف والقوانين المجتمعيّة ويعاني الإقصاء والدّونيّة.

واستندنا في بحثنا على مناهج ثلاث، لعلّ أهمّا المنهج التّاريخيّ قصد تحديد الجوانب التّاريخيّة المتعلّقة بنشأة الظاهرة وأسباب انتشارها منذ أواخر القرن التّاسع عشر حتّى منتصف ستينيّات القرن العشرين، ووظّفنا عقب ذلك المنهج الوصفيّ الذي يمكّن الباحث من التّطرّق إلى كلّ التّفاصيل ذات الصّلة بالظّاهرة. وختمنا الدّراسة بالمنهج المقارن الذي يسعى إلى إقامة نوع من المقارنة بين عدد من الاختصاصات، وتحديد أوجه الشّبه والتّكامل بينها بما يخدم موضوع بحثنا.

وتتلخّص أهمّ النّتائج المتمخّضة عن البحث في صعوبة تقديم تعريف موحّد للعنف اصطلاحا خلاف الجوانب اللّغويّة التي كانت متطابقة في غالبيّتها، واستطاعت تجوز الجدل الذي وقع فيه المتخصّصون على اختلاف مشاربهم. واستطعنا في السياق ذاته، ولو نسبيّا، الوقوف على بعض تداعيّات هذه الظّاهرة، والتي من أبرزها خلق أفراد موصومين ومنحرفين رغم الإجراءات الردعيّة التي تمّ اتّخاذها.

كلمات مفتاحية: سوسيولوجيا العنف، الطرح السيكولوجي، الوصم، الموصوم.

ABSTRACT:

The present research paper seeks to come up with a common definition to the phenomenon of violence. It mainly emanates from the complexity of the terminology in itself, which is due to the multitude of theses that have dealt with this concept from distinct sociological, anthropological and historical perspectives. Besides, the phenomenon of violence has serious repercussions on individuals. The latter are viewed as victims and stigmatized people who commit violence against customs and laws.

To achieve these aims, this research follows a scientific and rigorous approach, which is based on a historical method. The latter determines the historical aspects of the origins of violence as well as the reasons for its widespread since the late 19th century until the mid – 1960's. This paper also relies on the use of descriptive approach to depict all the relevant details related to violence. The principle of complementarity between the two approaches is guaranteed. Going beyond the controversy caused by former scholars, the study highlights the difficulty of arriving at a linguistic and a standardized definition of violence as opposed to the presence of some conformity in its overall terminological aspects. It presents a number of implications on the phenomenon of violence such as the creation of perverts and more stigmatized individuals despite the undertaken coercive measures.

Keywords: *The sociology of violence, Psychological argument, Stigma, The stigmatized.*

- المؤلف المرسل: رمزي تاج، البريد الإلكتروني: ramzi.tej@yahoo.com

1-مقدمة:

يعدّ العنف ظاهرة موغلة في القدم خلاف الاعتقاد السّائد على كونها مستحدثة أو وليدة العصر الرّاهن. واشتغلت الدّراسات الأنثروبولوجيّة عامّة على تحديد حافزين بيولوجيّين فطريّين مرتبطان بالإنسان الذي زاوج بين حافز "الجنس" الذي يستهدف ضمان "النوع"، وحافز "العدوان" بغاية حفظ "الفرد"، الأمر الذي يبرّر وجود صراع دائم بين الحاجة قصد إشباع الدّوافع، وبين مقتضيات الواقع المعيش.

ويبقى العنف ظاهرة عامّة تختلف حدّتها وفق مقتضيات الظرفيّات الزمانيّة والمكانيّة، وإستنادا إلى طبيعة المجتمعات التي أفرزتها، ما أوعز لنا دراستها من عدّة نواح، خاصّة منها التّاريخيّة – السوسيولوجيّة. وتعتبر البلاد التّونسيّة إحدى الدوّل التي رزحت مطوّلا تحت وطأة العنف، خاصّة مع انتصاب الحماية الفرنسيّة أواخر القرن التّاسع عشر، والتي كان لسياستها التّرهيبيّة دور في تفشّي ظاهرة العنف صلب المجتمع.

وبناء على ما سبق ذكره ارتأينا أن نولي وجهنا شطر المسائل المفاهيميّة – الدّلاليّة والاصطلاحيّة للوقوف على جوانب ظلّ يكتنفها الغموض حتّى الماضي القريب. وراوحت الدّراسة إلى جانب ذلك بين فروع عدّة من العلوم الاجتماعيّة، وذلك قصد إقامة نوع من المقارنة الضّمنيّة بينها في تناولها للمسألة، وهو ما يبرّر الجمع بين ما هو تاريخيّ – أنثروبولوجيّ وما هو سوسيولوجيّ وما هو سيكولوجيّ.

- فما هي أهمّ المفاهيم اللّغويّة والاصطلاحيّة التي تعلّقت بالعنف؟
- وهل يجوز الحديث عن تطابق دلاليّ بين مختلف التّعريفات المضمّنة في المعاجم والمصنّفات اللّغويّة؟
- ولماذا يختلف تعريف العنف من مجال إلى آخر رغم التّماهي المفاهيميّ؟
- وما المقصود بالعنف الاستعماريّ؟

يتلخّص الهدف العامّ للدّراسة في محاولة تحديد مفهوم دقيق للعنف من خلال التّطرّق إلى مجمل ما تضمّنته معاجم اللّغة ومصنّفات علماء الفقه بهدف الخروج بتعريف ينهي الجدل الذي طالما وسم هذه المسألة، إلى جانب السّعي لتبيان أهمّ ما دوّن في الغرض حول ظاهرة العنف من خلال الخوض في بعض ما خلّفه علماء الاجتماع والمؤرّخون لرسم مسار موحّد يستطيع من خلاله القارئ تتبّع الخيط النّاظم لهذه الظّاهرة.

وتمّ الاعتماد صلب البحث على عدد من المناهج ذات الصّلة بالاختصاص لبلوغ الأهداف المرسومة سلفا، والتي يجب أن تراعي في مجملها مبدأ التّكامل فيما بينها. ويبقى المنهج التّاريخيّ أهمّها لكونه يسهّل على الباحث تتبّع أهمّ الأحداث التّاريخيّة المتعلّقة بالمسألة محور البحث، عبر تقديم بسطة موجزة عن جذور نشأة ظاهرة العنف وأهمّ المراحل التي مرّت بها. ووضفنا كذلك المنهج الوصفيّ الذي يمكّننا من التّعريج على أبرز الأحداث والجزئيّات المتّصلة بموضوع البحث من خلال وصف دقيق لها يمكّن من تلمّس التّرابط بين مختلف الأحداث التي تحوم حوله.

وختمنا البحث بالمنهج المقارن الذي يمكّننا من إقامة ضرب من المقارنة بين عدّة من تخصّصات بأسلوب مخالف عن المقارنات التّقليديّة التي ترتكز في الغالب الأعمّ على تقديم أوجه الشّبه والاختلاف فحسب، إلاّ أنّ هذا المنهج يسعى في المقام الأوّل إلى الوقوف على مكامن الخلل الجذريّة التي أعاقت تقديم تعريفات واضحة بين مختلف فروع العلوم الاجتماعيّة.

2-ظاهرة العنف بين الأصول الدّلاليّة المفاهيميّة وتاريخيّة النّشأة:

2-1-ماهية العنف وتفرّعاته:

يتوجّب على الدّارس لظاهرة العنف تحديد مسارات بحثه في المقام الأوّل من خلال الوقوف عند أهمّ الدّلالات اللّغويّة وأبرزها للمفهوم وتبيّن جوانبه الأساسيّة، خاصّة مع تغيّر المعاني وتعدّدها مع مرور الزمن، وتباين الإيديولوجيّات المعتمدة في تفسيره.

وجاء في التّعريف اللّغويّ لمفهوم العنف في مدوّنة "لسان العرب المحيط" لابن منظور كونه مصطلح مشتقّ من الجذر (عَ .نَ. فَ)، وهو الخرق بالأمر وقلّة الرفق به، وهو ضدّ الرفق، فيقال: عنّف به وعليه يعنّف عنفا وعنافة وأعنفه تعنيفا، وهو عنيف إذا لم يمن رفيقا في أمره" (أبو الفضل، د.ت، ص.27). وورد المصطلح حاملا للمفهوم ذاته في مختلف المعاجم وقواميس اللّغة ليؤدّي في مجمله معنى إلحاق الأذى بالآخر أو التّعدّي على ممتلكات الغير (عبد الإله، 1993، ص.231) وبالتّالي الفعل أو المعاملة التي من شأنها إحداث أضرار جسمانيّة أو معنويّة (الكافي، د.ت، ص.711).

واتّسمت دلالة العنف اصطلاحا بالاختلاف والجدليّة الواضحة، سواء بين جموع الباحثين والمنظرّين في مختلف المجالات والتّخصّصات، أو إستنادا إلى البيئة المجتمعيّة، حيث استعصى تقديم تعريف واضح أو مفهوم ثابت لهذه الظّاهرة بالنّظر إلى الغموض والتّشعّب اللّذان رافقا مسارها منذ عقود (بدوي، 1986، ص.441).

ويجسّد العنف رغم اختلاف المقاربات وتعدّد التّعريفات الاستخدام غير الشرعيّ للقوّة، أو التّهديد قصد إلحاق الأذى والضّرر بالآخرين. ويختلف "العنف السّلوكيّ" من شخص إلى آخر، ويراوح بين ما هو عنف كلاميّ – نفسيّ (معنويّ) وما هو عنف فعليّ – حركيّ (ماديّ)، بيد أنّ كلاهما يخلّف آثارا سلبيّة على الشّخص المعرّض للعنف (Ladjali, 1997, P 111).

ولا يختلف تعريف العنف سوسيولوجيّا على سائر المفاهيم التي تضمّنتها الحقول المعرفيّة الأخرى، والذي ورد بمعنى الأذى النّاتج عن اعتماد اليد أو اللّسان، أي من خلال الفعل أو الكلمة، سواء بشكل فرديّ عنيف متنزّلة بذلك ضمن خانة "المتسلّط الأنويّ"، أو بشكل جماعيّ (المتسلّط الجمعيّ) كوسيلة لتحقيق مطامع شخصيّة وفرض سياقها الخاصّ على الواقع الخارجيّ. وفي كلتا الحالتين لا تكون ظاهرة العنف والتّعصّب بمعزل عن الموجبات الاجتماعيّة والمسارات التّاريخيّة التي ساهمت في خلقها وتسلّلها إلى الواقع الاجتماعيّ (Michaud, 1992, P 4).

ويتّضح من خلال ما تقدّم أنّ ظاهرة العنف لا تخضع إلى منطق التّبسيط والتّسطيح لكونها وليدة عوامل عدّة ونتاج أدوات مركّبة ساهمت في تغلغلها صلب المجتمع، وهو أمر تؤكّده الانثروبولوجيا التي خاضت بإطناب في المباحث الاجتماعيّة من قبيل ما تعلّق بالسّلوكيّات العامّة للإنسان، والعنف باعتباره غريزة طبيعيّة وقانونا يحكم الفرد والمجتمع على حدّ السّواء.

ويتماهى العنف في تفرّعاته مع المفهوم في تعريفاته المتشعّبة والمتعدّدة، حيث نجد أنماطا مختلفة وتصنيفات كثيرة لعلّ أخطرها ما يعرف بالعنف الموجّه للذّات والذي ينقسم إلى جزئين، الأوّل المتجسّد في "السّلوك الانتحاريّ" أو "الانتحار التّظاهريّ" أو "الإصابة الذّاتيّة المدروسة"، ويتضمّن أفكارا تنتهك الذّات البشريّة، إلى جانب تداعياته على المجموعة، سواء الضيّقة كالعائلة على وجه الخصوص أو القرناء والمقرّبين (السيّد، د.ت، ص.36). ويتجاوز النوع الآخر من العنف الأطر المجاليّة الضيّقة ليلامس المجتمع، وهو صنف يهدّد الأمن ويهز ثوابت المجتمع وأركانه، ويساهم في تفشّي ظواهر دخيلة ويزيد في ارتفاع مستوى الجريمة (طالب، 2001، ص. 215).

ونجد أشكالا أخرى من العنف غير تلك التي عهدناها من قبيل العنف الماديّ الّذي يتجاوز المستوى اللّفظيّ ملحقا أضرارا جسيمة بجسد المعنَّف، إلى جانب العنف الرمزيّ الّذي يعتمد في الغالب الأعمّ على سلوكات تنمّ عن الاحتقار والإزدراء تجاه الآخرين، والإمعان في الإهانة إلى درجة بلوغ مستوى العنف المعنويّ.

ولا يخفى الإشارة إلى عدّة من أنواع أخرى كالعنف المقنّع النّاتج في مجمله عن شعور بالعجز وعدم القدرة على ردّ الفعل بطريقة مباشرة، وذلك من مخلّفات الضّغوطات المفروضة على الفرد. ولا تقتصر تداعيات هذا النوع من العنف على الآخر والمجتمع من خلال تخريب الممتلكات العامّة أو التّقصير المتعمّد في تأدية المطلوب في العمل فحسب، بل يمارس في جانب منه ضدّ الذّات متّخذا شكل سلوك رضوخيّ أو الميل المبالغ فيه إلى تدمير الذّات (جادو، 2005، ص.4).

وتبقى أنواع العنف كثيرة ومتعدّدة ويضيق المجال لتعدادها، الأمر الذي دفعنا إلى تسليط الضوء على أكثرها شيوعا وتأثيرا على الفرد والمجموعة، ومن بينها العنف الجنسيّ (فهيمة، 2002، ص.15) الذي يمر غالبا في الخفاء بالنّظر إلى طبيعة المجتمعات العربيّة المحافظة والمتستّرة على هذا الصنف من الفعل الانحرافيّ، بيد أنّ ذلك لا يقف عائقا أمام تفشّي هذه الظاهرة خاصّة صلب المجتمعات الغربيّة من خلال آليّات وطرائق تتنافى مع القوانين الشّرعيّة والوضعيّة (فهيمة، 2002، ص.15)، ومع العادات والتّقاليد المسيّرة للمجتمعات لبلوغ المنشود قصد إشباع الغرائز الحيوانيّة بغض النّظر عن علاقة المعتدي بالضّحيّة.

ويتّضح لمتصفّح المدوّنات والمؤلّفات الأكاديميّة المهتمّة بدراسة الظّواهر الاجتماعيّة تعدّد أنواع العنف واختلافها، وذلك في علاقة مباشرة بطبيعة البيئة المجتمعيّة والتنشئة الاجتماعيّة المساهمة إلى حدّ كبير في تفشّي هذه الظّاهرة، إلى جانب الميولات العنيفة للفرد في حدّ ذاته والناتجة في غالبيّتها عن الفاقة والحرمان، إضافة إلى الدّونيّة التي يعاني منها، الأمر الذي يساهم في خلق أفراد يميلون إلى العنف.

2-2-تاريخيّة ظاهرة العنف وانتشارها:

يتوجّب عقب تبيان المعاني الدّلاليّة والاصطلاحيّة للعنف، وتحديد تفرّعاته المتشعّبة وآثار تداعيّاته الخوض في الجذور الأولى لبروز الظاهرة صلب المجتمعات الغربيّة منها أو الشّرقيّة قصد تتبّع أهمّ المحطّات التي مرّ بها. ولا نجانب الصواب عند الإقرار في العموم أنّ تاريخيّة العنف مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعنصر البّشريّ ومراحل تطوّره، حيث أنّ الظاهرة تتّخذ أشكالا متنوّعة إستنادا إلى التّطوّر الذي يشهده الإنسان والبيئة المجتمعيّة المساهمة إلى حدّ كبير في بروز العنف (عامر، 2004، ص.67).

ويعدّ العنف نتاج ممارسات موغلة في القدم وانعكاسا مباشرا للصّراع الحضاريّ الذي كان سببا في تفشّي الظّاهرة وتناميها سواء لفرض الهيمنة أو تحيّز المجال، وبالتّالي فهو القادح لعدّة من حروب على مدى قرون من الزمن، والمتسبّب في انحطاط المجتمعات وتشرذمها.

واتّخذ العنف في بعض المراحل التّاريخيّة منحا دينيّا جسّد الفهم الخاطئ للعقيدة وما تنادي به الرّسالات السّماويّة وحاد بأولي الأمر عن المنشودة، وأصبح غاية ما يسعون إليه منحصرا في النّفوذ والسّلطة بهدف تكديس الثروات، وهو الأمر عينه الذي ظلّت آثاره جليّة منذ بداية العهد الاستعماري أوائل القرن التّاسع عشر، والتي جسّدت المطامع الغربيّة من ناحية، والتّناقض الإيديولوجيّ من ناحية أخرى رغم ما سنّ من قوانين ومناشير دوليّة للحدّ من تنامي هذه الظّاهرة التي ما فتئت تزداد رقعتها انتشارا (Miege, 1986, P 163).

ونستشف من خلال ما تقدّم أنّ السّياقات التّاريخيّة لظاهرة العنف هي المحدّد الرئيسيّ لمدى نسبيّة المعايير الاجتماعيّة واختلافها، وذلك إستنادا إلى المتغيّرات المجتمعيّة والزمانيّة داخل المجموعة نفسها. ويتّضح تبعا لما سبق ذكره أنّ هذه السّياقات ساهمت في بروز ممارسات متعددّة للعنف، وأفضت في النّهاية إلى تفنيد المقولات السّابقة التي تقرّ بأنّ العنف ظاهرة وافدة، وأكّدت بما لا يدع مجالا للشّكّ أنّها غريزة نابعة من السّلوك الإنسانيّ المحض والمتطبّع بالممارسات العنيفة منذ النّشأة لدى البعض كانعكاس سلبيّ للمحيط الأسريّ.

ويعتبر العنف من مجموع الظّواهر الاجتماعيّة التي غزت المجتمعات، فهي من إفرازات الممارسات المنتهجة سواء بشكل فرديّ أو ضمن مجموعات، وذلك إمّا تجسيدا لقناعات راسخة خاضعة في تبريراتها إلى العادات والتّقاليد والأحكام العرفيّة المعمول بها في المجتمع، أو تحت ضغط الإيديولوجيّات المتحكّمة في مسار سياسات الدّول التي ترى في العنف وسيلة لكبح جماح المعارضين. ونجد من يلجأ إلى العنف كأداة للدّفاع على الذّات إثر استنزاف الحلول الحواريّة – السّلميّة الأمر الذي عزّز انصهاره في المجتمع ليكون الحلّ البديل.

ويلحظ المتتبّع لسلوكات الأفراد والجماعات وجود أسباب واضحة ومبرّرات جليّة لها لا سيما العنيفة منها، إلاّ أنّ الإلمام بكلّ دوافعها ومنبّهاتها يعدّ من الصّعوبة بما كان، ذلك أنّ العنف ظاهرة مركّبة يعسر تفسيرها بمتغيّر أو عامل واحد يختلف باختلاف الحيّز المجاليّ – المكانيّ، وكذلك طبقا للتّباينات والتّناقضات المرتبطة بالتّركيب الذّاتيّ أو الاجتماعيّ (غيث، 2002، ص. 192).

وتعزى السّلوكات العنيفة في عمومها إلى عدّة من أسباب لعلّ أهمّها ما هو ذاتيّ مرتبط بالبناء النّفسيّ لشخصيّة المُعنِّفِ أي أن يكون من ذوي الاضطرابات النّفسيّة، أو من متعاطي المخدّرات، أو المسكرات، أو مصابا بمرض عقليّ. ونذكر من جملة الأسباب الأخرى ما هو في علاقة مباشرة بالعوامل الوراثيّة، أو التّفسيرات البيولوجيّة المتدخّلة في البناء السيكولوجيّ للفرد (قرشي، 2003، ص.14) وتعرّضه إلى ضغوطات ناجمة في الغالب عن عدم تملّكه للإمكانيّات اللازمة لتحقيق مطالبه.

ونجد من الدّوافع المساهمة في بروز العنف ما يتجاوز ما هو ذاتيّ متعلّق بالدّرجة الأولى بأطر التّنشئة الاجتماعيّة، أين تساهم العائلة أحيانا في ظهور ضروب من العنف، خاصّة منها المنتمية إلى الطّبقات الهشّة والمهمّشة التي تشكو نسبا مرتفعة من الأمّية وتقلّصا واضحا لنسب التّمدرس (أبو الوفا، 2000، ص.8). وساهمت الأسباب المذكورة في تنامي الحقد الطبقيّ المولّد الأوّل للعنف بشتّى أنواعه والمحرّك الأساسيّ للنّزاعات الدّمويّة.

وتجدر الإشارة ضمن السياق ذاته أنّ الإخفاق النّسبيّ لبعض النّظم التّربويّة والتّعليميّة وعجزها عن تعزيز روح المُواطنة لدى متعلّميها وتوجيهها ساهم بشكل كبير في مزيد تبنّي السّلوك الإجراميّ العنيف (ابن مختار، 1999، ص.155). ونذكر استكمالا لما ذكر سلفا أنّ العنف ليس وليد ارتفاع نسب الجهل فحسب، بل اجتاحت الظّاهرة المجازين نتيجة استفحال ظاهرة البطالة الأمر الذي زاد من وتيرة العنف تعبيرا عن الرفض والاحتجاج، وخرقا لحبل الصمت والمطالبة بحقّهم في حياة كريمة (الخولي، 2006، ص.10).

وظلّ العنف في جميع تمظهراته مراوحا بين شرعيّة الفعل من عدمها، ذلك أنّ البعض يرون فيه تعبيرا شرعيّا عن ردّة فعل تجاه تجاهل متعمّد، أو احتقار، أو غياب لأيّ شكل من أشكال العدالة الاجتماعيّة، في حين يرى جمع المعارضين كونه تصرّف مخالف للقوانين الشّرعيّة والنّواميس الدّوليّة، ويستوجب أحكاما وقوانين ردعيّة للحدّ من انتشاره (مجيطنة، 2018، ص.142).

ويصنّف العنف ضمن خانة الأفعال الإجراميّة التي يعاقب عليها القانون جزائيّا، ويدينها الرأي العامّ الدّوليّ رغم الاختلاف الواقع بين المتخصّصين في علم القانون ونظرائهم في علم الإجرام في تصنيف الفعل كجرم يستوجب العقاب من عدمه، إلاّ أنّ ذلك لا ينفي وجود اتّفاق حاصل حول طبيعة الفعل في حدّ ذاته (Grawitz, 2004, P 97-98).

ويعكس الاختلاف الكامن بين علماء فقه اللّغة في تحديد مفهوم موحّد للعنف، إلى جانب مراوحة علماء القانون بين شرعيّة الفعل من عدمها الصّعوبة في حصر الظّاهرة في حدّ ذاتها، حيث استحال في مرحلة أولى تقديم تعريف يلغي الغموض الذي لفّ المصطلح طيلة عقود عدّة، ثمّ تواصلت الريبة في مراحل لاحقة حول الخانة التي يتوجّب على رجال القانون وضع العنف فيها، الأمر الذي يجعل الظّاهرة محلّ نظر وتمحيص متواصلين.

3-دراسة سوسيولوجيّة لظاهرة العنف في العالم العربيّ عامّة وتونس على وجه الخصوص:

3-1-الطرح السوسيولوجيّ لظاهرة العنف:

يبرز في خضمّ الحديث عن الخلفيّات الثّقافيّة والمجتمعيّة للعنف مفهوم العصبيّة، أو الحميّة إحدى ركائز النّظريّة الاجتماعيّة للمؤرّخ وعالم الاجتماع "بن خلدون"، وذلك لعدّة من اعتبارات أهمّها كونها تشكّل الصّلة الاجتماعيّة – السيكولوجيّة بشقّيها الشّعوريّ واللاشعوريّ التي تربط أفراد المجتمع زمن الشّدائد والمصاعب، سواء فرديّا أو جماعيّا، وهي إلى جاب ذلك المانحة للقوّة والقدرة على المواجهة سواء مطالبة أو دفاعا (السموك، 2006، ص.89).

ويعتبر الاعتداء كفعل عنيف العامل المحرّك للعصبيّة والحافز على ردّ الفعل، ويستهدف بالخصوص أمور المعاش أو الممتلكات أو الشرف. وتتنزّل تبعا إلى ذلك ضمن ثقافة العيش التي لا محيد عنها، وتجسّد طريقة التّفكير السّائدة والمتبنّاة وبالتالي فالعنف ظاهرة يقع تطويعها وفق الحاجة تلبية لما يراه الفرد أو المجموعة، وتعبيرا عن سلوك مغروس سلفا لا يمكن أن يمحى بمفعول الزّمن.

ويختزل "بن خلدون" في مقدّمته أسباب العنف في مسألة البداوة التي يعتبرها القادح لبروز الظّاهرة، بيد أنّها تتّسم بالنّسبيّة باعتبارها متغيّرة إستنادا إلى العوامل الزّمانيّة والمكانيّة فهي ظاهرة متّصلة بالتّطوّر الحضاريّ، سواء بالسّلب بتدنّي المستوى السّلوكيّ أو بالإيجاب نحو التّقليص من حدّة تفشّيها. ويقول في هذا الصدد "اعلم أنّه لمّا كانت البّداوة سببا في الشّجاعة... لا جرم كان في اعتبار هذا الجيل الوحشيّ أشدّ شجاعة من الجيل الآخر، فهم أقدر على التّغلّب وانتزاع ما في أيدي سواهم من الأمم فكلّما نزلوا الأرياف وتنعّموا النعيم وألفوا عوائد الخصب في المعاش النعيم نقص من شجاعتهم بقدر ما نقص من توحشّهم" (طه، 2006، ص.98-102). ويتّضح من خلال نظريّة "بن خلدون" أنّ الرابطة العصبيّة والحميّة القبليّة هي المتحكّم بامتياز في أسس العلاقات التي كانت سائدة خلال عصره، وهي على صلة وثيقة بأمور المعاش وشؤون الرّعيّة (سعودي، د.ت، ص.57).

وقام عدّة علماء ومتخصّصين بدراسة الظّاهرة من مختلف النواحي، والتي من أهمّها المتّصلة بالجوانب السوسيولوجيّة، من قبيل "كارل مانهايم" (سعودي، د.ت، ص.57) الذي أولى جانبا مهمّا من توجّهاته لتدقيق خلفيّات العنف إستناد إلى جملة من العيّنات الاجتماعيّة الممثّلة لفعل العنف، وأرجع الأسباب إلى مسألة الصّراع الطبقيّ أين يتحكّم السّاسة وأولي الأمر من النّبلاء والأثرياء في كلّ دواليب السّلطة والحياة اليوميّة مع إقصاء كلّيّ لبقيّة مكوّنات المجتمع، الأمر الذي يولّد تراكما للحقد والضّغينة، ويكون واعزا لاتّخاذ العنف وسيلة لردّ الفعل الذي يكون عنيفا في الغالب (عجم، 2008، ص.91).

ونستنتج من دراستنا لنظريّة "مانهايم" أنّ العنف إفراز من إفرازات التّناقض الطّبقيّ والتّقاطع في الأفكار بين شريحتين اجتماعيّتين على طرفي نقيض، الأولى متمتّعة بالحظوة والمكانة المرموقة، والثّانية على الهامش تعاني الإقصاء والتّهميش دون إمكانيّة التّعبير أو المشاركة حتّى بمجرّد إبداء الرأي ولو كان صوابا، وبالتّالي يكون العنف نتيجة حتميّة ومنتظرة.

وينطبق الأمر عينه على الصراع الجيليّ إن صحّ التعبير بين مختلف الشّرائح العمريّة التي تشكّل عائقا حقيقيّا في التّخاطب بين جيلين لا يتّفقان شكلا ومضمونا في الآراء والأفكار، ما يكون سببا في خلق فجوة صريحة بينهما تؤدّي في الغالب إلى توخّي منهج العنف للتّعبير عن الاختلاف. ونجد الظّاهرة تتكرّر مع المسألة الدّينيّة وبشكل أكثر حدّة، خاصّة وأنّ الجّوانب الدّينيّة والخصوصيّات ذات الصّلّة بالمقدّس كثيرا ما تسبّبت في صراع بلغ الدّمويّة، حيث يعدّ التّعصّب الدّينيّ من بين أكثر المسائل مساسا بالمشاعر (Tej, 2016, P 1364-1367) الأمر الذي يخلّف انعكاسات عنيفة على أصحابها.

ولا يخفى في سياق حديثنا عن العنف التّطرّق إلى مسألة اجتماعيّة حارقة كثيرا ما كانت عرضة لهذه الظّاهرة وهي المرأة، حيث شكّلت على مدى قرون نموذج العنف الأسريّ من ناحية، والعنف المجتمعيّ من ناحية أخرى (زيوش، د.ت: 5). وعانت المرأة مطولا من انعكاسات الظّاهرة خاصّة في خضمّ ما يعرف منذ القدم حتّى يومنا هذا بسلطة المجتمع "الذّكوريّ" المهيمن والساعي إلى فرض هيبته بإتباع آليّات ووسائط جلّها مرتبط بالعنف (كيطان، 2014، ص.3).

وأفرزت الخلفيّة الثّقافيّة والمجتمعيّة السالفة الذّكر استحالة الجمع بين مفهومي العنف والسلم صلب حلقة جغرافيّة واحدة (يسلي، 2008، ص.17)، الأمر الذي يجعل من انعكاسات المحيط المتّسم بالعنف خطرة على الذّات المعَنّفة أو الآخر المعنّفِ. ويصاحب الشّخص المعنِّف في الحالة الأولى جملة من الانفعالات والاضطرابات فهو محطّ أنظار العديد في محيطه نظرا لكونه مصدرا للسّلوك العنيف (الرشيدي، 2013، ص.13-14) ما يزيد من دونيّته، ويضاعف من شعور الحقد والكراهيّة لديه (العلاّف، د.ت، ص.6)، ويتسبّب في فشله على مختلف الأصعدة، سواء الاجتماعيّة، أو الدّراسيّة، أو الوظيفيّة.

وتتجلّى التّداعيات على المستوى الجماعيّ في بروز أضرار جسيمة على المنحى التّواصليّ مع الآخرين، ويكون دافعا لانعزاله عن الكلّ في مرحلة أولى، ثمّ تتولّد لديه تدريجيّا نزعة عدوانيّة للطرف المقابل، وتأخذ منحا عنيفا في مرحلة ثانية (المبيضين، 2013، ص.32). ويؤثّر المعنِّف بشكل مباشر على المجتمع الذي ينتمي إليه، حيث تنعكس سلبيّته على عدّة جوانب، بدءا بمحيطه الضيّق حتّى بلوغ المحيطين به، وكذلك على طاقته الإنتاجية التي تتقلّص بحكم كراهيّته للماسكين بزمام الأمور.

ونذكر من النّتائج السّلبيّة للعنف على المعَنَّفِ نشوء نوع من العقد النّفسيّة التي تتفاقم بمفعول تراكم الضغائن والأحقاد، وتتحوّل عقب ذلك إلى حالات مرضيّة، أو إلى سلوكات عدائيّة، أو إجرامية تدفعه إلى انتهاج المسار والطرائق ذاتها التي مورست في حقّه، نظرا لأنّ العنف سلوك قابل للتّناقل بين الأفراد والمجموعات، وخاصّة صلب المجتمعات التي ترى في العنف سلوكا طبيعيّا وفعلا اعتياديّا (عبّاس، 1986، ص.94). ولا يقتصر العنف على الجوانب المذكورة فحسب، بل يتعدّاها ليلامس الأضرار الجسديّة، حيث أنّ مرتكب الفعل الانحرافيّ ينساق في سلوكه العنيف إلى درجة فقدان السّيطرة وإلحاق الأذى بالآخرين (Gresle, 1990, P 7).

ويعدّ العنف الجنسيّ من بين المسائل المسكوت عنها (فهيمة، 2002، ص.15) خاصّة في المجتمعات المحافظة، حيث يتسبّب في عديد المشاكل وتحديدا للمعنَّفِ، من قبيل الأمراض المتناقلة جنسيّا والمعروفة بنقص المناعة، والتي تتحوّل من مجرّد فعل إلى وصم يلاحق صاحبه.

2-3-الطرح السيكولوجيّ لظاهرة العنف: العنف الاستعماريّ نموذجا

يأخذ العنف من المنحى السيكولوجيّ معنا مخالفا لما نجده في الطرح الاجتماعيّ، فهو بعيد في مفهومه عن مجموع الأفعال الصّادرة عن الأفراد، بل فعل صادر عن نسق أو مجموعة أنساق داخل المجتمع (مجيطنة، 2018، ص.142). ونخلص إستنادا إلى ذلك إلى الحديث عن مفهوم العنف الاستعماريّ كفعل مخالف لمبادئ السّيادة الوطنيّة (بكوش، 2008، ص.6)، وهو ما ينطبق على نموذج الاستعمار الفرنسيّ للبلاد التّونسيّة أواخر القرن التّاسع عشر حتّى النّصف الثّاني من القرن العشرين.

ويؤثّر العنف بصفة مباشرة على الفرد الذي مورس في حقّه هذا السّلوك العنيف، خاصّة إذا صدر عن أطراف دخيلة كقوى الاستعمار التي تسعى في المقام الأوّل إلى سلب السّيادة من خلال فرض الهيمنة والسّيطرة على المجال التّرابيّ. ويعتبر ردّ الفعل باعتماد العنف تجاه محاولات بسط النّفوذ الأجنبيّ على الممتلكات الخاصّة والعامّة أمرا مشروعا لاسترداد ما افتكّ غصبا ولكبح جماح المستعمر وللحدّ من ممارساته الجائرة، وهو نوع من العنف المبرّر تحت مسمّى النّضال الوطنيّ لاسترجاع الحرّيّات المسلوبة (شكور، 1997، ص.31) والممتلكات المنهوبة. وأثبت التّاريخ أنّ الفعل المعادي للتّحيّز المجاليّ غالبا ما يكلّل بالنّجاح ولو على فترات طويلة نسبيّا (حريز، 1996، ص.44). ويشمل هذا التّأثير عدّة جوانب من جهة المسْتَعْمَر باعتباره ضحيّة، حيث يمعن المسِتَعْمِر في تجريد المحلّي من ماهيته وقدرته على التّعبير، أو المشاركة بشكل فاعل (إبراهيم، 1999، ص.31).

وعمل المُستَعْمِر الفرنسيّ وفق التّمشّي المنتهج على اتّباع سياسة التّرهيب والتنكيل ضدّ الأهالي المحلّيّين من خلال القتل والتّصفيّات الجسديّة التي كانت سببا في نشر الرعب، إلى جانب عدد القتلى والجرحى الذي كان مرتفعا. وعاينت أغلب الشّرائح العمريّة خاصّة الشّباب هذه السّياسة العدائيّة، الأمر زرع في قلوبهم الميولات العنيفة كقدر محتوم لا مناص منه (Berque, 1974, P 90). ويوجد في الطرف المقابل نزر قليل من المحلّيّين الرّافضين لسياسة العنف المتّبعة من طرف الأغلبيّة ما جعلهم خاضعين لمُعنِّفهم وهو ما يكسبهم طابع الذّلّ والقبول بمرتبة الدّونيّة (المحجوبي، 1999، ص.144).

وتجدر الإشارة أنّ العنف الاستعماريّ ينقسم إلى صنفين رئيسيّين، الأوّل مشروع يجسّده التّونسيون المدافعون عن السّيادة والكرامة الوطنيّة بأساليب يراها البّعض مخالفة للقوانين الوضعيّة، والثّاني عنف غاصب يهدف إلى سلب الإرادة وافتكاك الممتلكات والتّحكّم في مفاصل الدّولة، قصد إخضاع الأغلبية إلى سياسة الأمر الواقع (الغول، 2007، ص.9). وتجد الشّخصيّة القابلة بالعنف – كأسلوب عيش، سواء تعلّق الأمر بالمحيط الأسريّ الضيّق، أو في علاقته بالمجتمع والسّلطة – نفسها غير قادرة على ردّ الفعل تجاه الآخر لعدم قدرتها على المواجهة من ناحية، وللخوف المزروع فيها من ناحية أخرى.

وأوجد المُسْتَعْمِر في المجالات الخاضعة إلى سيطرته بنية تحتيّة خادمة لمصالحه، وعمل في الآن نفسه على تقنين العنف قصد التّشريع إلى مزيد استنزاف الموارد، وتكريس مبدأ الخضوع الطوعيّ، الأمر الذي استساغه البّعض من الذين اعتادوا العنف أمرا طبيعيّا لعدم قدرتهم على إبداء الرأي المخالف (Barrault, 1835, P 243). واستهدفت ممارسات المُسْتَعْمِر الفرنسيّ منذ السّنوات الأولى للحماية جوانب حسّاسة من شأنها تركيع المجتمع التّونسيّ، وإجباره على الخضوع، واعتمدت

في ذلك على أسلوب التّرهيب بهدف طمس الهويّة أوائل عشرينيّات القرن العشرين وفترة الثّلاثينيّات التي شهدت بداية تشكّل الوعي الوطنيّ، وظهور بوادر النّفس الثّوري الطّامح إلى التّغيّير وتحقيق الاستقلال (Vaisse, 1997, P 282-286).

وساهم العنف المعتمد من طرف سلط الحماية في خلق نزعة عنف أشد وطأة بين أفراد المجتمع، بيد أنّ السّياسة الاستعماريّة نجحت في ضرب عديد القيم المتجذرّة، ورسّخت ظاهرة العنف كمحرّك أساسيّ للمعاملات والتّواصل، وقوّة استحال في مراحل لاحقة القضاء عليها، أو التّقليص من حدّتها (Kassab, 1976, P 20). ولم ينحصر العنف الاستعماريّ على مدن دون غيرها، بل شمل كلّ المناطق دون استثناء، إلاّ أنّ المناطق الجبليّة والحدوديّة كانت الأكثر عرضة لهذه الظّاهرة لعدّة من اعتبارات أهمّها التّركيبة الجغرافيّة للمنطقة، وصعوبة إخضاعها من ناحية، والطبيعة غير الطيّعة للمتساكنين من ناحية أخرى (Maslah, 2001, P 79).

ويتلخّص هدف العنف الاستعماريّ في نقطتين أساسيّتين، الأولى في علاقة مباشرة بالميدان الاقتصاديّ بهدف فرض السّيطرة على موارد الدولة والتّحكّم في القطاعات الحيويّة التي من شأنها إذلال المحلّيّين وجعلهم في تبعيّة مطلقة، في حين تعلّقت الثّانية بالمجال الثّقافيّ قصد سحق نواة المقاومة المثقّفة. وعمد المسْتَعْمِر في كلا الحالتين إلى توخّي منهج العنف كوسيلة لبلوغ الهدف المنشود، إلاّ أنّ العنف ولّد عنفا متبادلا انعكست تداعياته على كافة شرائح المجتمع التّونسيّ.

5-الخاتمة:

عرفت ظاهرة العنف تطوّرا سريعا منذ بداية انصهارها صلب المجتمعات على اختلافها إلى حدود وقتنا الرّاهن من خلال تعدّد تفرّعاتها ومجالات انتشارها. وتناولتها عديد الدّراسات بالبّحث والتّمحيص بطرائق متعدّدة، الأمر الذي يصعّب الإلمام بكلّ جوانبها في دراسة مقتضبة، ما حتّم علينا تخصيص هذه الدّراسة للتّمعّن في هذه الظّاهرة في البلاد التّونسيّة منذ فترة الاستقلال بالرجوع إلى بعض الأسباب الدّاعمة لتغلغلها في المجتمع.

ويستجلي دارس المسألة أنّ العنف ظاهرة فرديّة، بيد أنّها تخضع لمؤثّرات خارجيّة تزيد من رقعة انتشارها، وبالتّالي وجب مراعاة الظروف النّفسيّة للشّخص العنيف وإيجاد سبل وطرائق علاجيّة تمكّنه من تجاوز مخلّفات النظرة الدونيّة للآخر والسعي إلى تحقيق نوع من العدالة المجتمعيّة بين غالبيّة أفراد المجتمع حتّى يتسنّى القطع ولو نسبيّا مع التّصرّفات العدوانيّة الفرديّة أو الجماعيّة.

ونذكر من أهمّ النّتائج المتمخّضة عن البحث صعوبة تحديد المفاهيم الاصطلاحيّة لظاهرة العنف بسبب تعدّد فروع العلوم الاجتماعيّة خلاف المفاهيم اللّغويّة التي تمّ الفصل فيها. ولا تقتصر سلبيّات الظّاهرة على الحدود المفاهيميّة فحسب بل مسّت ردود الأفعال الفرديّة بسبب التّهميش الذي يعانيه الموصوم بالعنف. وينظاف إلى ذلك دور الظّرفيّات الزّمانيّة والمكانيّة في إقرار حتميّة التّطوّر السّلبيّ أو الإيجابي للظّاهرة، وحصر أهمّ نتائجها على الصّعيدين النّفسيّ والاجتماعيّ، حيث تجاوز العنف ماهيته كسلوك عدوانيّ ليلامس واقعا أشمل، وأصبح لدى البعض ثقافة متبنّاة، ولاقى قبولا اجتماعيّا واصطبغ بالشّرعيّة خاصّة على المستوى الجماعيّ.

6. قائمة المراجع:

1. أبُو الفضل جمال الدين مُحمّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري. (د.ت). لسان العرب المحيط. د. ط. المُجلّد العاشر. بيروت. دار صادر.
2. أحسن، طالب. (2001). الوقاية من الجريمة. د.ط. بيروت. دار الطليعة.
3. أحمد زكي، بدوي. (1986). معجم المصطلحات، العلوم الاجتماعيّة. د. ط. بيروت. بيروت. مكتبة لبنان.
4. أحمد، عيّاش الرشيدي. (2013). العوامل الاجتماعيّة المؤدّية لممارسة العنف اللفظيّ للآباء نحو الأبناء: دراسة ميدانيّة على عيّنة من أولياء أمور طلاّب المرحلة المتوسّطة بمحافظة خيبر بمنطقة المدينة المنوّرة. د. ط. رسالة ماجستير مقدّمة في العلوم الاجتماعيّة.
5. أميمة منير، جادو. (2005). العنف المدرسيّ بين المدرسة والأسرة والإعلام. د. ط. القاهرة. دار السحاب.
6. حسين، توفيق إبراهيم. (1999). ظاهرة العنف السياسيّ في النظم العربيّة. الطبعة الثّانية. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربيّة. سلسلة أطروحات الدكتوراه (17).
7. حسين، طه. (2006). فلسفة بن خلدون الاجتماعيّة: تحليل ونقد. د. ط. نقله إلى العربيّة: محمّد عبد الله عنان. سلسلة المئويّات.
8. خليل وديع، شكور. (1997). العنف والجريمة. د. ط. بيروت. الدّار العربيّة للعلوم.
9. رجاء، مكي، وسامي، عجم. (2008). إشكاليّة العنف: العنف المشروع والعنف المدان. بيروت – لبنان. المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات.
10. سعيد، زيوش. (د.ت). قراءة سيسيولوجيّة في ظاهرة العنف ضدّ الأصول، الأسباب والحلول. د. ط. الجزائر. جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف.
11. صفوان، محمّد المبيضين. (2013). العنف المجتمعيّ: الأسباب والحلول. د. ط. عمان الأردن. دار اليازوري العلميّة للنّشر والتّوزيع.
12. طالب، عبد الرضا كيطان. (2014). ثقافة العنف وميكانيزمات التّكيّف: دراسة ميدانيّة لمظاهر العنف في الحياة اليوميّة للمجتمع العراقيّ: مدينة الديوانيّة نموذجا. د. ط. جامعة القادسيّة.
13. عبد الإله، عي مهنا. (1993). لسان العرب: تهذيب لسان العرب للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور، بعناية المكتب الثقافيّ لتحقيق الكتب. د. ط. ج 1. بيروت – لبنان. دار الكتب العلميّة.
14. عبد الحق، مجيطنة. (2018). مفهوم العنف الاجتماعي في البحوث السوسيولوجيّة بين الطرح العلميّ والطرح الأيديولوجيّ، المجلّة العلميّة لجامعة الجزائر 3. المجلّد 6، العدد 11. ص 137-160.
15. عبد الكريم، قرشي، وعبد الفتاح، أبي مولود. (2003). السلسلة التربويّة: مفاهيم نفسيّة وتربويّة: العنف في المؤسّسات التربويّة (دراسة). د. ط. الجزائر. دار هومة.
16. عبد الله، ابن أحمد العلاّف. (د.ت). العنف الأسريّ وآثاره على الأسرة والمجتمع. د. ط. متطلّب من ضمن متطلّبات مرحلة الماجستير. تخصّص العلاج الأسريّ.
17. عبد الناصر، حريز. (1996). الإرهاب السياسيّ: دراسة تحليليّة. د. ط. القاهرة. مكتبة مدبولي. طلعت حرب.
18. علي، السموك. (2006). إشكاليّة العنف في المجتمع الجزائريّ من أجل مقاربة سوسيولوجيّة. د. ط. عنّابة – الجزائر. جامعة باجي.
19. علي، المحجوبي. (1999). النّهضة الحديثة في القرن التّاسع عشر: لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان؟. د. ط. تونس. مركز النّشر الجامعيّ. سراس للنّشر. المطبعة الموحّدة.
20. عمارة، الزين عبّاس. (1986). مدخل إلى الطبّ النّفسيّ. د. ط. بيروت. دار الثّقافة.
21. عوض، السيّد. (د.ت). جرائم العنف الأسريّ بين الريف والحضّر: دراسة ميدانيّة على مرتكبي جرائم العنف الأسريّ في بعض السجون جنوب الوادي. د. ط. بيروت – لبنان.
22. فهيمة، شرف الدّين. (2002). أصل واحد وصور كثيرة، ثقافة العنف ضدّ المرأة في لبنان. ط 1. بيروت – لبنان. دار الفرابي.
23. محمّد الكافي، الباشا. (د.ت). المعجم العربي الحديث. بيروت. شركة المطبوعات.
24. محمّد خضر، ابن مختار. (1999). الاغتراب والتّطرّف نحو العنف. د. ط. القاهرة. دار غريب.
25. محمّد سعيد، إبراهيم الخولي. (2006). العنف في مواقف الحياة اليوميّة: نطاقات وتفاعلات. د. ط. دار مكتبة الإسراء.

26. محمّد، أبو الوفا. (2000). العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتّحريم والعقاب في الفقه الإسلاميّ والقانون الجنائيّ. د. ط. الإسكندريّة.دار الجامعة الجديدة للنّشر.

27. محمّد، عاطف غيث. (2002). قاموس علم الاجتماع. د. ط. الإسكندريّة. دار المعرفة الجامعيّة.

28. نبيلة، يسلي. (2008). العنف ضدّ المرأة بين واقع التربية والرجلة: دراسة ميدانيّة لعيّنةٍ من الأسر الجزائريّة. د. ط. رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع. الجزائر. جامعة الجزائر. كليّة العُلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة.

29. نورة، عامر. (2004). التّصوّرات الاجتماعيّة للعنف الرمزيّ من خلال الكتابات الجداريّة. د. ط. مذكّرة ماجستير غير منشورة. الجزائر. منتوري. قسنطينة.

30. الهادي، بكوش. (2008). الاعتداء الفرنسيّ على ساقية سيدي يوسف: وقائع – تداعيّات. د. ط. تونس. المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنيّة.

31. وصال، سعودي. (د. ت). دور مستشار التّوجيه في الحدّ من ظاهرة العنف المدرسيّ: دراسة ميدانيّة على عينة من مستشاريّ التّوجيه المدرسيّ بثانويّات بلدية الجلفه. د. ط. مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التّربوي. الجلفة. جامعة زيان عاشور.

32. يحي، الغول. (2007). جذور الحماية الفرنسيّة، تونس عبر التّاريخ. الجزء الثّالث. الحركة الوطنيّة ودولة الاستقلال. د. ط. تأليف نخبة من الأساتذة الجامعيّين. إشراف الأستاذ خليفة الشاطر. تونس. مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة. تونس.

33. *Ahmed, Kassab. (1976). Histoire de la Tunisie: l'époque contemporaine. Tunis. Société tunisienne de diffusion.*

34. *Amina, Maslah. (2001). Jerba à l'époque contemporaine: le rapport de l'île au continent de l'évitement à la confrontation. Paris I. Panthéon-Sorbonne, Centre de Recherche Africaine.*

35. *Emile, Barrault. (1835). Occident et Orient, études politiques, morales, religieuses pendant 1833 – 1834 de l'ère Chrétienne, 1249 – 1250 de l'Hégire. Paris. Dessart éditeur.*

36. *F. Gresle, M. Panoff, M. Perrin, et P, Tripier. (1990). Dictionnaire des sciences humaines, sociologie, psychologie – sociale – anthropologie. Paris. Coll. Fernand, Nathan.*

37. *Jacques, Berque. (1974).Maghreb histoire et société. Alger.*

38. *Jean-Louis, Miege. (1986). Expansion Européenne et décolonisation de 1870 à nos jours. Paris. Presses Universitaires de France.*

39. *Madeleine Grawitz. (2004).Lexique des sciences sociales. 8ème édition. Paris. Edition DALLOZ.*

40. *Maurice, Vaisse, et Chantal, Morelle. (1997). Les relations franco – tunisiennes (juin 1958 – mars 1962), Actes du VIIIème colloque international sur l'histoire orale et relations tuniso – françaises de 1945 à 1962, la parole aux témoins, tenu les 10 et 11 mai 1996 à Tunis. Tunis. Publications de l'Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National. Université des lettres, des arts et des sciences humaines-Tunis-I. Imprimerie officielle de la République tunisienne, 282-286.*

41. *P, Ladjali. (1997).Violence contre les femmes: «rompu», selon l'observation des droits de l'homme, Acte du colloque international sur forme contemporaine des violences et cultures de la vie. Alger. Edition populaire de larmes.*

42. *Ramzi, Tej. (2016. Dialectique de l'intransigeance religieuse et de la désertification politique dans la société tunisienne au temps de Bourguiba: 1957-1987, International Journal of Humanities and Cultural Studies. Volume 2, Issue 4, 1364-1367.*

43. *Yves, Michaud. (1992). La violence. Paris. Edition corrigée que – Sais – je? P.U.F.*